

اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر

@ 348 في التعريف بعلة قاذحة . .

وأجيب : بأن ذلك يؤخذ من تعريف المعلول حيث ذكر في موضعه ، قال المؤلف : ولا يرد ذلك إلا على من قال من غير شذوذ ولا علة . فإن عليه أن يصف العلة بكونها قاذحة وكونها خفية .

قال : ولم يصب من قال لا حاجة إلى ذلك ، لأن لفظ العلة لا يطلق إلا على ما كان قاذحاً . .
7 - السابع : إنهم أوردوا عليه المتواتر فإنه صحيح قطعاً ، ولا يشترط فيه هذه القيود .

لكن في وجود حديث متواتر لا يجمع هذه الشروط توقف . .

وتتفاوت رتبة أي الصحيح من حيث هو بتفاوت هذه الأوصاف المقتضية للتصحيح في القوة .

استشكل ذلك ابن قطلوبغا فقال : لا